مقدِّمةٌ لبيان معنى الكتابِ

اعلموا ـ أنار الله أفئدتكم ـ أنَّ «كتاب الجُعْفِيِّ» هو الأصل الثَّاني في هذا الباب، و«الموطَّأُ» هو الأوَّل واللُّباب[1]، وعليهما بنىٰ الجميع ـ كالقُشيريِّ، والتِّرمذيِّ، فما دونهما ـ ما طفِقوا يصنِّفونه، والأخذُ في الكلام عليه مستوفًىٰ يستدعي فراغًا متَّصلًا، ومدًىٰ متطاولًا، وهِمَمًا مَنْسُوقةً.

تعقيب على الاختزال المفرط المضلل للقاضي ابن العربي المالكي حول دعواه بناء صحيح مسلم وجامع الترمذي على قطبي الموطأ وصحيح البخاري

في تقليد كتابة التاريخ ونقد الحديث، طالما أثارت محاولات رصد تطور الأدبيات نقاشات منهجية عميقة. واحدة من أجرأ العبارات في هذا المجال جاءت من القاضي أبي بكر بن العربي الإشبيلي المالكي (ت 543 هـ) في مقدمة كتابه *عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي*.

وقبل تقييم الصلاحية التاريخية لهذه الحجة، من المهم استعراض النص الأصلي الذي ساقه ابن العربي:

تزعم العبارة السابقة أن *الموطأ* و*كتاب الجعفي* هما القطبان الأساسيان، بينما تبدو الأعمال اللاحقة ـ بما فيها *صحيح مسلم* (المنسوب إلى القشيري) و*جامع الترمذي* ـ وكأنها بنيت بالكامل على هذا الأساس المزدوج.

ولكن، على الرغم من الاعتراف بـ*الموطأ* كأحد المصادر الأساسية الأولى، فإن اعتبار الكتب اللاحقة تابعة بشكل مفرط ومطلق لهذين الكتابين يمثل نزعة اختزالية لا تقتصر على مجرد التخفيف، بل تؤدي إلى تعميمات غير دقيقة تجاه الواقع التاريخي للتدوين الحديثي.

1. الإطار المعرفي وراء مقولة ابن العربي

بصفته عالماً مالكياً كبيراً من التراث العلمي المغربي، نظر القاضي ابن العربي إلى خريطة تدوين الحديث من خلال عدسة نظرية معينة:

- بعد الفقه والعمل (الموطأ): يُنظر إليه باعتباره الركن الأول الذي جمع بين حديث النبي، وآثار الصحابة، والتقليد الفقهي لأهل المدينة.
- بعد توثيق الأسانيد (كتاب الجعفي / البخاري): يُنظر إليه باعتباره الركن الثاني الذي وضع حجر الأساس لثورة نقد رجال السند (*نقد الرجال*) بدقة.

ومن هذا المنظور، صنف ابن العربي الأعمال اللاحقة بوصفها بناءً ثانوياً يستفيد بشكل مباشر من هذين القطبين.

2. النقد التاريخي: لماذا يُعد هذا التصور اختزالاً مفرطاً ومضلاً؟

على الرغم من أن *الموطأ* وصحيح *البخاري* هما مصدران أساسيان عظيمان، إلا أن التحليل التاريخي النقدي يوضح أن الدعوى التي طرحها ابن العربي تنطوي على إشكاليات منهجية جسيمة لأسباب جوهرية عدة:

أ. إغفال المسارات المستقلة في العراق وغيرها من الأقاليم

إن وضع *الموطأ* وكتاب *البخاري* كمحورين أحاديين يتجاهل ثراء تقاليد الرواية في الأقاليم الأخرى، لا سيما الكوفة والبصرة والشام.

- نمت مدرسة الفقه الحنفي، ومدونة سفيان الثوري، وكيع بن الجراح، وصولاً إلى مصنفات *المصنف* (مثل مصنف عبدالرزاق الصنعاني وابن أبي شيبة) بمنهجية وشبكة أسانيد مستقلة لا تستند حصرياً إلى *الموطأ* أو البخاري.

ب. تقويض الاستقلال المنهجي لكل من جامع الترمذي وصحيح مسلم

لم يكن مصنفو كتب الحديث في القرن الثالث الهجري مجرد مقلدين أو تابعين بشكل مطلق.

- امتلك الإمام مسلم والترمذي شبكات واسعة من الشيوخ عبر مختلف المذاهب والمناطق (الحجاز، العراق، الشام، خراسان).
- قدم الترمذي على سبيل المثال ابتكاراً تصنيفياً لدرجات الحديث (*صحيح، حسن، غريب*) فضلاً عن رسم خريطة *اختلاف الفقهاء* بشكل منهجي، وهو نمط مستقل لم ينشأ بشكل خطي بحت عن *الموطأ*.

ج. المفارقة التاريخية والنزعة الغائية في التدوين

تخاطر مقولة ابن العربي بقراءة واقع القرن الثالث الهجري باستخدام عدسات تقنين المذاهب والكتب المعتمدة في القرون المتأخرة. ففي مرحلة التأسيس، كان المشهد الحديثي لامركزياً للغاية؛ وقفت أعمال مثل *سنن أبي داود*، *وسنن النسائي*، *ومسند أحمد* كسلطات مستقلة ومتكافئة، وليست كتباً تابعة تعتمد كلياً على الكتابين المذكورين.

3. الباعث التعليمي وراء الاختزالية

على الرغم من اعتبارها اختزالاً مفرطاً من منظور التاريخ النقدي، إلا أن مقولة ابن العربي تؤدي وظيفة فعالة بوصفها تصنيفاً تعليمياً (بيداغوجياً). فقد عملت على اختصار تعقيدات النقل التاريخي إلى ركنين أساسيين لتسهيل مهمة طلاب العلم في استيعاب التوجهات العامة لكتب الحديث اللاحقة.